https://jsrhs.rcc.edu.ly
ISSN: 3078-4611
Vol.3 No.1 (2026), 516- 529
Article history:
Received: 15/04/2026
Accepted: 27/06/2026
Published: 30/06/2026

مجلة البحوث المستدامة في العلوم الإنسانية

JSRHS

الصيرفة الإسلامية بين التأسيس والتراجع

دراسة تحليلية للتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في مدينة بنغازي

إيناس بدر عبد الله الحاسي
الهيئة الليبية للبحث العلمي / بنغازي
https://orcid.org/0009-0000-9309-0604
enasbhamed@gmail.com

الملخص:

تحاول الدراسة فهم وتقييم واقع الصيرفة الإسلامية في ليبيا بعد توجهات التحول نحو أنظمة مالية إسلامية شاملة، وذلك من خلال دراسة الأسس والمفاهيم للعمل المصرفي الإسلامي، ودراسة أثر تطوير وابتكار المنتجات المصرفية الإسلامية على أداء القطاع المصرفي، مع بيان التحديات المعاصرة التي تواجهها الصيرفة الإسلامية في ليبيا.

أُعدت الدراسة وفقًا لبيانات تم جمعها من المؤسسات المالية عن طريق دراسات ميدانية للمؤسسات المالية –مصرف التمويل الإسلامي، والمصرف التجاري، ومصرف الجمهورية، وكذلك المصرف الليبي الإسلامي بمدينة بنغازي– وكذلك الاعتماد على أبحاث وتقارير محلية ودولية، ومنشورات صادرة عن مصرف ليبيا المركزي في الفترة ما بين 2020–2025، إضافة إلى ورش عمل حول الملامح الاستراتيجية الوطنية للقطاع المالي في ليبيا، وكل ذلك من أجل محاولة الحصول على مجموعة من النتائج تسهم في النهوض بالصيرفة الإسلامية في ليبيا.

تشير نتائج الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية يمكن أن تكون إضافة مؤثرة للقطاع المصرفي بصفة عامة، وتخلق نوعًا من التعامل المصرفي المشترك القائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بصيغ تمويلية واستثمارية متنوعة بدلًا من نظم قائمة على المديونية.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، أنظمة مالية إسلامية، الخدمات الإسلامية.

Abstract:

The study attempts to understand and evaluate the reality of Islamic banking in Libya following the trends towards comprehensive Islamic financial systems. This is accomplished through looking into the foundations and ideas of Islamic banking, studying the impact of developing and innovating Islamic banking products on the performance of the banking sector, and highlighting the current issues encountered by Islamic banking in Libya.

The study was prepared based on data collected from financial institutions through field studies of financial institutions - the Islamic financing bank, the commercial bank, the Republic Bank, and the Libyan Islamic Bank in the city of Benghazi - as well as relying on local and international research and reports, and publications issued by the Central Bank of Libya during the period between 2020-2025. Additionally, workshops on the national strategic features of the financial sector in Libya were conducted, all in an attempt to obtain a set of results that contribute to the advancement of Islamic banking in Libya.

The study's results may confirm that Islamic banks may make a substantial contribution to the banking sector as a whole, establishing a sort of cooperative banking transaction based on the idea of profit and loss sharing through various financing and investment forms instead of debt-based systems.

Keywords: Islamic banking, Islamic financial systems, Islamic services

1. المقدمة:

تواجه المصارف الليبية تحديات غير مسبوقة في القطاع المالي نتيجة الاضطرابات الداخلية والتقلبات السياسية، الأمر الذي أسهم في ظهور العديد من الإشكاليات، من بينها تراجع نسب التمويل، وضعف الثقة والائتمان والاستثمار في القطاع المصرفي، إضافةً إلى اختلالات هيكلية أدّت إلى عدم انضباط الآلية المالية، مما انعكس سلبًا على مؤشرات النمو الاقتصادي. وبالتالي، أثّرت هذه التحديات بصورة مباشرة على استراتيجيات تطوير أنظمة التمويل الإسلامي وخطط الصيرفة الإسلامية بشكل عام. ويُلاحظ في هذا السياق وجود نظام مالي مزدوج يجمع بين الأنظمة التقليدية والإسلامية، بما يتضمنه من منتجات تمويلية وادخارية إسلامية. غير أن آليات توزيع الأرباح وتحمل المخاطر لا تزال تحمل بعض الإشكاليات، نتيجة عدم الالتزام الكامل بالمعايير الشرعية في بعض التطبيقات. كما سُجلت بعض التجاوزات الشرعية والتنظيمية التي لا تخضع بصورة كافية للضوابط الرقابية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، الأمر الذي أدى إلى ضعف معالجتها وفق أسس وضوابط مالية إسلامية واضحة. ويُضاف إلى ذلك غياب نظام مالي إسلامي متكامل.

وتشمل التحديات كذلك القصور في تطوير أدوات التأمين والتأجير التمويلي وأسواق رأس المال الإسلامية، مما يعكس محدودية استقلالية النظام المالي الإسلامي عن النظام التقليدي. كما يبرز ضعف الإطار التشريعي والتنظيمي الداعم للخدمات المالية الإسلامية، لا سيما فيما يتعلق بقوانين الإفلاس والإعسار، وحماية حقوق أصحاب الحصص الأقلية والدائنين، ومتطلبات الإفصاح والشفافية.

وبناءً على ما تقدّم، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أبرز التحديات المباشرة التي أسهمت في تراجع كفاءة الأنظمة المالية الإسلامية في المؤسسات المصرفية بالمنطقة الشرقية، مع التركيز على قدرتها على بناء نظام مالي متوازن يسهم في دعم وتطوير القطاع المالي. وذلك من خلال دراسة ميدانية على عدد من المصارف، وتحليل واقع الخدمات المالية الإسلامية المقدّمة داخل المصارف التقليدية، إضافةً إلى تقديم قراءة نقدية للاستراتيجيات والسياسات التي يعتمدها مصرف ليبيا المركزي والجهات الرقابية، في ظل فرضية دمج التمويل الإسلامي ضمن الهياكل التشغيلية للمؤسسات المصرفية التقليدية.

2. مشكلة الدراسة:

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في تبني الأنظمة المالية الإسلامية ودمجها ضمن الخدمات والمنتجات المصرفية التقليدية، تشهد ليبيا اهتمامًا متزايدًا بتطوير الصيرفة الإسلامية، غير أن هذا التوجه يواكبه تباين في مستويات الأداء مقارنة بالقطاع المصرفي التقليدي. وفي هذا السياق، أشار الباحث إلى وجود تفاوت في حجم الاستثمارات والتمويلات بين الصيرفة الإسلامية ونظيرتها التقليدية في ليبيا، حيث يبدو أن القطاع التقليدي يحظى بنشاط أكبر مقارنة بالقطاع الإسلامي. غير أن هذا الطرح يستند إلى مؤشرات عامة وتقارير مصرفية متاحة، مع الإقرار بوجود محدودية في البيانات الإحصائية الدقيقة والمحدثة التي توضح حجم هذا التفاوت بشكل تفصيلي.

وبناءً على ما سبق، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما أبرز التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا، والتي أسهمت في تراجع استثماراتها والاتجاه نحو توظيف آليات التمويل التقليدي في مدينة بنغازي؟ وينبثق عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، تتمثل فيما يلي:

- ما أبرز التحديات الهيكلية التي تحد من تطور الصيرفة الإسلامية في ليبيا؟
- ما القيود الاستثمارية والتشغيلية التي تعيق تحقيق العوائد المرجوة من التمويلات الإسلامية؟

- إلى أي مدى تسهم الاستراتيجيات التنظيمية والمنتجات الحالية للصيرفة الإسلامية في تعزيز قدرتها على التوسع وتلبية احتياجات المجتمع؟
- ما العوامل المؤثرة في مستوى الثقة والائتمان بالنظام المصرفي الإسلامي لدى العملاء؟

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع الصيرفة الإسلامية في ليبيا من خلال دراسة تطبيقاتها العملية وتحليل أدائها في البيئة المصرفية الحالية، ويمكن تحديد أهدافها فيما يلي:

- التعرف على أبرز التحديات المعاصرة التي تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا.
- تحليل أسباب تراجع حجم التمويلات الإسلامية مقارنة بالتمويلات التقليدية.
- قياس مستوى الثقة والائتمان في النظام المصرفي الإسلامي لدى المتعاملين.
- تحديد القيود الاستثمارية والتنظيمية التي تحد من نمو وتوسع الصيرفة الإسلامية في ليبيا.
- دراسة مدى التزام التطبيقات المصرفية بالمعايير والضوابط الشرعية في تمويل المشروعات الاستثمارية.

4. فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على مراجعة الأدبيات العلمية المنشورة ذات الصلة بالموضوع، إضافة إلى الرجوع إلى المصادر الرسمية والتقارير والدراسات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة، كما تم الاستفادة من البيانات والمؤشرات المتاحة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبناءً على ذلك، تم تطوير وصياغة مجموعة من الفرضيات التي توجه مسار الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية:

توجد تأثيرات ذات دلالة إحصائية للتحديات الهيكلية والتنظيمية والتشغيلية التي تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا وبين تراجع أدائها واستثماراتها في مدينة بنغازي.

الفرضيات الفرعية:

- توجد تأثيرات ذات دلالة إحصائية للقيود التشريعية وضعف الرقابة الشرعية على أداء الصيرفة الإسلامية.
- توجد تأثيرات ذات دلالة إحصائية بين مستوى الثقة في النظام المصرفي الإسلامي لدى العملاء ومستوى الإقبال على التمويلات الإسلامية.
- توجد تأثيرات ذات دلالة إحصائية بين ضعف الاستراتيجيات المصرفية والمنتجات الإسلامية وبين قدرة الصيرفة الإسلامية على التوسع.

5. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الجانب العملي:

تتوقع الدراسة أن تُسهم نتائجها في تقديم إضافة علمية وتطبيقية تتعلق بواقع الصيرفة الإسلامية ودورها في تطوير المؤسسات المالية في ليبيا، ولا سيما في مدينة بنغازي. وتكمن أهميتها العملية في تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه النظام المصرفي الإسلامي، سواء كانت هيكلية أو تنظيمية أو تشغيلية، بما يساعد على فهم أسباب التباين في الأداء بين النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي.

6. منهجية الدراسة:

لغرض إنجاز هذه الدراسة وتحقيق أهدافها، فإن المنهجية العلمية التي تم اعتمادها ركزت على مراجعة واستقراء الأدبيات السابقة والمنشورة في مجال الصيرفة الإسلامية، بما يسهم في بناء إطار نظري متكامل حول موضوع الدراسة، وانطلاقًا من السعي إلى تحديد إشكالية البحث والإجابة عن تساؤلاتها، اتبع الباحث المنهج الذي يجمع بين المنهج الاستقرائي والاستنباطي، حيث يتم دراسة هذه المصارف منذ تشكيلها، وتحليل مراحل التي مرت بها، مع استعراض للدراسات والأبحاث والتقارير التي تناولت مسيرتها، ومن ثم استخلاص النتائج التي يمكن تكون داعمة للتطور الصيرفة الإسلامية في ليبيا او تكون سببا من رفع مستوي أدائها.

1.6 مجتمع عينة الدراسة:

مجتمع الدراسة، شمل المصارف التجارية بمدينة بنغازي (مصرف التجاري، مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف التمويل الإسلامي، مصرف الليبي الإسلامي).

2.6 حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: تشمل الدراسة الأنظمة المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية، كذلك التقليدية عن طريق النوافذ، والمنتجات المصرفية الإسلامية.
- الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة الزمانية الممتدة من بداية المصارف الإسلامية حتى شهر أبريل 2025.
- الحدود المكانية: تتثمل الإطار المكاني للدراسة النوافذ الاسلامية بالمصارف التجارية بالتحديد بمدينة بنغازي.

7. الدراسات السابقة:

الدراسة الحالية قد تكون مثيرة للجدل، ولكن الباحث يرى بنظرة عملية أن المراجعة في الأدبيات المنشورة التي لها علاقة بموضوع البحث ستفرز العديد من المساهمات العلمية والرائدة في هذا المجال، ولكن ستكون بعيدة عن المجال العملي الذي هو جل اهتمام الدراسة الحالية، مع ذلك سنعرض بإيجاز أهم الدراسات الحديثة التي تخص الموضوع، وذلك لتعزيز الإطار النظري للدراسة والنماذجُ التي استخدمت والنتائج التي توصل إليها. فكما أشارنا، إن عملية بناء وتطوير المؤسسات المالية على أسس وضوابط الشرعية يتطلب دراسات ميدانية لتقييم الاستراتيجيات والإدارات المنفذة وكذلك قياس قدرة الموظف على إدراك طبيعة الخدمات التي تقدمها المصارف ومدى استيعابها وخضوعها للأنظمة المالية الإسلامية، وبالتالي يُمكننا توضيح مدى إمكانية تهيئة المصارف الليبية إلى التحول نحو النظام المالي الإسلامي بتوضيح الملامح الاستراتيجية لما قدمه البنك المركزي من إجراءات لتعديل بعض القوانين والتشريعات، لتتماشى مع الضوابط و المعايير الشرعية، كذلك دراسة وتحليل المقترحات والتقارير الدورية والاطلاع على الورش العمل، والدراسات والخطط الاسترشادية.

نظرا لأهمية الصيرفة الإسلامية و دورها في دعم التنمية الاقتصادية، سعت الدراسة إلى تحليل واقع هذا القطاع من منظور شمولي واستراتيجي، لفهم أسباب تراجع أرباح المصارف الإسلامية ومحدودية استخدام بعض المنتجات والمعاملات الإسلامية ، ورصد التحديات التنظيمية والتشغيلية والتشريعية التي تعيق تطوير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية وابتكار المنتجات المصرفية الإسلامية، وقياس أثر التطوير على القطاع المصرفي، فكان لابد من الاطلاع بشكل عملي على أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة المالية الإسلامية و مدى تأثيرها على فاعلية أداء هذه الأنظمة ، و دراسة المنظومات وخدمات الإلكترونية الحديثة والمتاحة، وتوسيع إطار المسح، لتشمل كل المصارف التجارية في مجالاتها المالية والإدارية التي استخدمت، أو التي سيشرع في استخدامها كمدخل لتحقيق المزايا التنافسية بمدينة بنغازي.

أشارت دراسة أفتوحة وابوشعالة (2020) خاصة بواقع الصيرفة الإسلامية بليبيا و بتوجهاتها نحو أنظمة مالية إسلامية شاملة ، إلى تعديلات في القوانين و الانظمة و التشريعات البنكية من قبل البنك المركزي ، حيث تم تعديل قانون المصارف لسنة 2005 رقم 46 لسنة 2012 اضيف فيه فصل خاص بالصيرفة الإسلامية –قانون رقم 1 لسنة 2013 –شرع فيه إنهاء التعاملات الربوية ، ولكن خلصت النتائج إلى أن واقع المصارف الإسلامية في ليبيا لا تتعامل إلا بصيغة التمويل بالمرابحة ، و لم تطبق باق الصيغ التمويلية الأخرى لوجود مجموعة من المعوقات تقف حائلا أمام تطبيق صيغ الإسلامية الأخرى.

كما أشارت دراسة ابن يونس وآخرون (2021) إلى أن المصارف الإسلامية في ليبيا تواجه العديد من التحديات، على الرغم من التوسع النسبي في استخدام الأدوات والمنتجات المالية الإسلامية، وقد تمثلت أبرز هذه التحديات في محدودية مواءمة التشريعات والقوانين المصرفية لخصوصية الاستثمار والتمويل الإسلامي، وضعف البنية التقنية والتكنولوجية الداعمة للعمل المصرفي الحديث، فضلًا عن تركّز أنشطة التمويل الإسلامي في الأدوات قصيرة الأجل ، كما أسهم تعدد الاجتهادات والآراء الفقهية في الحد من تطبيق بعض صيغ التمويل الإسلامي، إضافة إلى غياب منظومة متكاملة لأسواق مالية إسلامية، وما ترتب على ذلك من محدودية الأدوات الاستثمارية القادرة على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات طويلة الأجل. وأشارت الدراسة كذلك إلى غموض الرؤية الاستراتيجية لمصرف ليبيا المركزي فيما يتعلق بالتحول نحو أسلمة النظام المالي وتطوير مؤسسات الصيرفة الإسلامية في ليبيا.

ونحن كما نعرف إن المجتمع الليبي يتميّز بمرجعيته الدينية، لذا شهد القطاع المصرفي خلال السنوات الأخيرة توجهات تنظيمية وتشريعية نحو تطوير وتوسيع نطاق الخدمات والمنتجات المالية المتوافقة مع الضوابط والمعايير الشرعية، إلا أن دراسة مراجعة القطاع المالي في ليبيا (البنك الدولي ، 2020) أوضحت أن تطبيق التحول الشامل للنظام المالي الإسلامي يثير مجموعة من التحديات والمخاطر التنظيمية والمالية، الأمر الذي انعكس على آليات تنفيذ سياسات التحول نحو الصيرفة الإسلامية داخل القطاع المصرفي الليبي، على غرار التجارب المطبقة في عدد من الدول ذات الأغلبية المسلمة، كما أشار التقرير إلى أن إلغا التعامل بالفائدة وما يرتبط به من معالجة الفوائد المستحقة، ولا سيما الفوائد المترتبة على القروض المتعثرة أو المتأخرة والمقيدة ضمن أصول المصارف، يطرح تحديات قانونية ومحاسبية في ظل غياب إطار تشريعي متكامل ينظم آليات معالجتها، ويُعد ذلك من أبرز التحديات التي واجهت الصيرفة الإسلامية في ليبيا، نظرًا لما قد يترتب عليه من انعكاسات على الملاءة المالية للمصارف وتقييم أصولها، خاصة أن قيمة الفوائد المستحقة على القروض كانت تفوق في كثير من الحالات العوائد المدفوعة على الودائع، الأمر الذي قد يؤثر في تقييم بعض بنود الأصول وحقوق الملكية ويستدعي معالجات تنظيمية ومحاسبية تتوافق مع متطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية. واتفقت دراسة مفيد وسفيان (2019) ودراسة عبد الله (2022) مع ذلك، وارتأت الدراسة وفقا للتقييمات دولية (تقرير الأمم المتحدة، 2021) على ضرورة قيام المصارف بإعادة حساب الخسائر المحتملة وإيجاد وسائل أخرى لتغطية تكلفة أي مدفوعات متأخرة في المستقبل، وكذلك للحد من الخسائر المتوقعة، وخلصت النتائج إلى إن التحديات التي واجهها القطاع المالي نتجت عنها تقليص الخدمات والمنتجات الإسلامية وتقديم عروض الائتمان على شكل عقود مرابحة التي تستخدم بشكل رئيسي في تمويل شراء المخزون، فيما ظل اعتماد منتجات عقود الاجارة والمشاركة محدودا.

تشير دراسة عبدالله (2022) ودراسة الفطيسي (2023)، إلى أهمية تبني سياسات تهدف إلى رفع كفاءة وتأهيل العاملين، مع التأكيد على ضرورة مواءمة البيئة القانونية والتنظيمية لمتطلبات التحول نحو نظام التمويل الإسلامي، ولا يزال هناك تعارض بين القوانين الضريبية والتجارية السارية، وكل هذا، يلزم توضيح قضايا مثل الازدواج الضريبي على بيع سلع المرابحة وإعادة بيعها، وبالإضافة إلى ذلك، أُشير أيضا إلى أن اللوائح والإجراءات لا تحتوي على توضيحات بشأن العديد من المسائل الرئيسية ومن بينها كيفية قياس المخاطر السوقية

الأساسية لسلع المرابحة المحتفظ بها لفترة من الزمن، وكيفية تقييم مخاطر السيولة المتغيّرة عند عجز المصارف عن تنفيذ عمليات الاقتراض أو الإقراض فيما بينها، وكيفية التعامل مع استثمارات صاحب الحساب المُؤتمن عليه بالمقارنة مع الودائع التقليدية، وكيفية تقييم إلغاء الفائدة الجزائية على الائتمانيات المتعثرة، وكيفية قياس مخاطر التحُّول إلى الصيرفة الإسلامية وغيرها، كذلك لم تسن ليبيا بعد تشريعا لدعم التأمين التكافلي، ورغم ذلك، تقدم بعض شركات التأمين منتجات تكافلية إسلامية على أساس محدود، وبشكل عام، تعد صناعة التأمين في ليبيا لا تخضع بصورة كاملة للضوابط والأسس الشرعية.

و في السياق ذاته، أشار Usmani, 2002 إلى ضعف التشريعات القانونية والتنظيمية ، أكد بضرورة مراجعة القوانين واللوائح بما يتماشى مع الضوابط و المعايير الشرعية، مع التنسيق مع الهيئات الإشرافية والرقابية لضمان الامتثال الكامل لهذه المعايير، كما تشمل الاستراتيجيات إعادة هيكلية سياسة الإقراض والتطوير في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية من خلال إخضاعها للرقابة و سلطة النقد، وتطوير منتجاتها في مجالات التمويل العقاري والتأمين الإسلامي بأنظمته التكافلية، أشارت دراسة Ahmed (2004) ودراسة Iqbal (2005) إلى أهمية تبني التقنيات الحديثة لتحسين الخدمات المالية الإسلامية وتسهيل التعاملات المالية، وهو ما أكدته دراسة البشير (2018) من خلال تناولها دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي، وأهمية توظيف التقنيات الحديثة والوسائل الرقمية في تطوير الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية. كما تتطلب هذه الاستراتيجيات الاهتمام بتطوير التعليم والتدريب للكوادر العاملة في القطاع، بما يسهم في توفير الكفاءات القادرة على مواكبة التطورات التقنية والمصرفية الحديثة.

وفي ذات السياق، تشير الدراسات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في ليبيا، إلى وجود عدد من التحديات التنظيمية والمؤسسية التي تعيق تطور هذا القطاع، وتُبرز في الوقت ذاته الحاجة إلى تطوير أطر تنظيمية داعمة. فقد بينت دراسة (المسماري، 2022) أن غياب التشريعات المتخصصة ونقص الكوادر المؤهلة يشكلان أبرز المعوقات أمام تطبيق نموذج مصرفي إسلامي فعال، بالإضافة إلى غياب هيئات رقابة شرعية مركزية ذات صلاحية تنفيذية. كما أشارت (إمبيرش وآخرون،2025) من خلال دراسة تطبيقية تناولت الرقابة الشرعية في مصرفي اليقين والأندلس تبيّن أن الدور الرقابي للهيئات الشرعية يفتقر إلى الاستقلالية والكفاءة المؤسسية، وهو ما يضعف ثقة المتعاملين في المنتجات المقدمة.

كما أظهرت دراسة عبد الله (2023) أن البنية المؤسسية للمصارف الإسلامية الليبية تعاني من ضعف واضح في تبني المعايير المحاسبية المتوافقة مع أحكام الشريعة، إضافة إلى غياب آلية واضحة لإدارة المخاطر وفقًا لصيغ التمويل الإسلامي، ما يؤثر سلبًا على كفاءة الأداء المالي للمصارف. كما تناولت دراسة قامت بها (الزوي، 2021) تُعنى بدور مصرف ليبيا المركزي في دعم تجربة التحول إلى المصرفية الإسلامية، حيث أظهرت النتائج أن غياب إطار إشرافي متخصص داخل البنك المركزي يمثل عائقًا جوهريًا أمام دعم هذا التحول. أما فيما يخص الأدوات المالية، فقد خلصت دراسة العموري (2022) إلى أن الصكوك الإسلامية يمكن أن تمثل ركيزة أساسية لتعزيز أداء المصارف الإسلامية، إلا أن غياب سوق مالي ثانوي لتداول هذه الصكوك يعد من بين العوائق المؤسسية الراهنة.

لذا ترى الدراسة إن الالتزام بمبادئي وضوابط شرعية أصبحت لزاماً، خاصة في ظل ما شهده العالم من أزمات مالية، أبرزها الأزمة المالية (2008)، والتي كشفت عن ضعف أدوات التحوط التقليدية، من هنا كان لابد من التوجه نحو تسليط الضوء على أهمية تفعيل المعاملات وفق مبادئي و ضوابط مالية متمثلة في العقود المالية الإسلامية الستة (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع) مع توثيقات شرعية يلتزم فيها بتمويلات قائمة على الأصول، وتقديم خدمات حقيقية تقوم على الأصول و المعاملات المشروعة وليست صورية، كذلك الالتزام بالشفافية وعدالة التوزيع في التعاقد مع العملاء و تحقيق مقاصد الشريعة في المعاملات (كالعدالة والتكافل والتنمية) وتوزيع

المخاطر بطريقة عادلة بحسب طبيعية كل عقد ومتطلباته كالعقود القائمة على المشاركة في الربح والخسارة، على أن تراجع من قبل هيئة رقابة شرعية مستقلة للتأكد من الالتزام بكل الضوابط المالية الإسلامية بمعاييرها الشرعية، وذلك لتثبيت دعائم الاستقرار المالي وتعزيز كفاءة المصارف الإسلامية في ليبيا، لبناء منظومة مصرفية إسلامية متكاملة، وقد تعددت الدراسات في هذا السياق التي تؤكد أهمية ضبط المعاملات المصرفية بمبادئ وأحكام الصيرفة الإسلامية، كما إن هناك دراسة موالدي وآخرون (2018) تشيد على مجموعة من المبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية، تجمع بين البعد الشرعي والأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي، من أبرز هذه المبادئ: أن الأصل في المعاملات المالية هو الإباحة ما لم يرد نص بالتحريم، وتحريم الربا والغرر والمتاجرة في الأنشطة المحرمة أو المشبوهة، وضرورة ربط النشاط المصرفي بالاقتصاد الحقيقي من خلال تمويل أصول أو خدمات فعلية، كما تعتمد الصيغ الإسلامية على تقاسم المخاطر والأرباح والخسائر، وتحرم المعاملات المبنية على بيع ما لم يقبض أو تحقيق ربح دون ضمان حقيقي للمخاطر.

وفي السياق ذاته، ومن خلال مراجعة الأطر التشريعية والضوابط التنظيمية التي تستند إليها الصيرفة الإسلامية، رأت الدراسة أهمية الرجوع إلى المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية–AAOIF – (2017) باعتبارها إحدى المرجعيات الأساسية التي يستند إليها النظام المصرفي الإسلامي في تطوير منتجاته المالية وتنظيم عملياته المصرفية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتنبع أهمية هذه المعايير من كونها تمثل إطارا شرعيًا موحدًا يسهم في توحيد الممارسات المصرفية الإسلامية، وتعزيز مستويات الامتثال والحوكمة الشرعية داخل المؤسسات المالية، بما يدعم كفاءة الأداء ويعزز الثقة في الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية.

وانطلاقًا من ذلك، يتعين على المصرف الإسلامي أن يضمن توافق مختلف عملياته ومنتجاته المالية مع المعايير الشرعية الصادرة عن الهيئة، بما يشمل التحول من المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، والمتاجرة بالعملات، وبطاقات الحسم والائتمان، وأحكام المدين المماطل، والمقاصة، والضمانات، والحوالات، والمرابحة للآمر بالشراء، والإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك، والسلم والسلم الموازي، والاستصناع والاستصناع الموازي، والمشاركات، والمضاربات، والاعتمادات المستندية، والأوراق التجارية، وصكوك الاستثمار، والقبض، والقرض، والأوراق المالية، وعقود الامتياز، والوكالة، وغيرها من العقود والمعاملات المالية التي تمارسها المؤسسات المالية الإسلامية في إطار أنشطتها التشغيلية والاستثمارية. وترى الدراسة أن وجود معايير شرعية متخصصة لمختلف العقود والمعاملات المالية يوفر إطارًا مؤسسيًا وتنظيميًا يسهم في تعزيز الالتزام بالأحكام الشرعية خلال مراحل تصميم المنتجات والخدمات المالية وتنفيذها، كما يساعد على توحيد الإجراءات التشغيلية، وتنظيم الممارسات المصرفية، وصياغة العقود وفق ضوابط ومعايير شرعية واضحة، بما يضمن سلامة التنفيذ وفاعلية المتابعة والرقابة الشرعية.

لذا حرصت الدراسة على توضيح بعض المرتكزات الخاصة بالاستراتيجية الشاملة لنظام المصرف الإسلامي لتطوير أنظمة التمويل والاستثمار الإسلامي إقتداءاً بالدول المتقدمة في مجال الصيرفة الاسلامية والاستفادة من تجاربهم تعزيز التعاون الدولي بين المؤسسات المالية الإسلامية والعمل على سياسيات لتبادل الخبرات والتوسع في الأسواق الجديدة. علاوة على ذلك، ضرورة تركيز الاستراتيجيات على الشفافية والمساءلة من خلال ضمان تقارير مالية دقيقة وتفعيل آليات المراجعة المستمرة، وذلك ليتم التأكيد على دعم التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال تمويل المشاريع المستدامة، بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

8. أداة جمع البيانات:

لأجل تحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحث المنهج التحليلي المقارن فيما يخص المقارنات بين البنوك في القطاعين "الخاص والعام"، ودراسة واقع الصيرفة الإسلامية في ليبيا، ودراسة أثر تطوير وابتكار المنتجات المصرفية الإسلامية على أداء القطاع المصرفي، مع بيان

التحديات المعاصرة التي تواجهها الصيرفة الإسلامية في ليبيا. حيث اهتمت بدراسة المشكلة بطريقة عملية من خلال تجميع البيانات وتحليلها وتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتوزيعها على عينة الدراسة ومعالجة البيانات وتحليلها إحصائيا، واختبار الفرضيات للتوصل إلى نتائج تحقق أهداف الدراسة وذلك باستخدام استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات المتعلقة بمشكلة الدراسة.

صُممت الاستمارة بطريقة تتناسب مع خصوصية الدراسة باستخدام مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي الذي يتكون من خمس درجات للاستجابة على كل فقرة، وقد أعطيت الاستجابة بدرجة مرتفعة جداً (5) درجات، وبدرجة مرتفعة (4) وبدرجة متوسطة (3) وبدرجة ضعيفة (2) و بدرجة ضعيفة جداً (1) ثبت صلاحية (33) استمارة للتحليل الإحصائي من أصل (60) كما تم استبعاد الباقي لعدم صلاحيتها، اعتمدت الدراسة على عدد من الأساليب الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك باستخراج التكرارات والنسب المئوية للتعرف على خصائص عينة الدراسة ، كما تم استخراج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للتعرف على درجة استجابة أفراد عينة الدراسة لفقرات الاستبانة ، إضافة إلى استخدام اختبار (ألفا كرونباخ) الإحصائي، واختبار (t) لعينة واحدة (One – Sample T–test) المقياس المستخدم في استبانة الدراسة " ليكرت الخماسي " لتصنيف الإجابات المتعلقة بالدراسة، وقد رُمِّز هذا المقياس على النحو الموضح بالجدول (1):

جدول رقم (1) مقياس الإجابات لسلم ليكرت الخماسي

فئة الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

9. تحليل البيانات ومناقشتها:

قُيس اختبار الثبات (Reliability) لتأكد من ثبات الأسئلة ومدى تجانسها وانسجامها مع مشكلة الدراسة لغرض الإجابة على فرضيات الدراسة، وقد تم صياغة بنود الدراسة بما يتوافق مع أهداف الدراسة وأسئلتها، من خلال استخدام قيمة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وبلغت القيمة (0.631) لجميع فقرات المقياس البالغ عددها (13) بندًا، شملت على المحاور الرئيسة التي تُوضح التحديات والعوامل المؤثرة في موضوع الدراسة. كما تشير هذه القيمة إلى مستوى ثبات مقبول للأداة، ومما يُتيح استخدامها في جمع البيانات وتحليلها.

وقد تم التحقق من صدق الأداة، بعرضها على محكّمين متخصصين في مجالات العلوم الاقتصادية ولمالية، بهدف التأكد من سلامة الصياغة، ووضوح الفقرات، ومدى ملاءمتها لقياس المتغيرات المستهدفة. في الدراسة قد أُخذت الملاحظات المقترحة بعين الاعتبار، مما دعم من الصدق الظاهري للأداة، كما هو موضح في الجدول (2).

جدول (2) معامل الصدق والثبات

إحصاءات الثبات	
عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
13	631

لاختبار كل سؤال من أسئلة الاستبيان قام الباحث باستخدام اختبار (t) لجميع الأسئلة وقياس معنويتها أو تعرض النتائج –كما هو مدون في الجدول (3) – متوسط اراء موظفي المصارف حول واقع الصيرفة الإسلامية في ليبيا، كذلك تُظهر التحديات المعاصرة التي تواجه الأنظمة المالية الإسلامية.

جدول رقم (3) يوضح مقاييس الكفاءة والكفاية للواقع الصيرفة الإسلامية في ليبيا

اختبار t لعينة واحدة						
المتغير	قيمة	درجة	مستوى الدلالة الإحصائية	متوسط الفرق	الحد الادنى	الحد الأعلى
تراجع في الاقبال على التمويلات الإسلامية .	11.254	32	.000	2.121	1.74	2.51
تحديات تحد من تطور عمل الصيرفة الإسلامية في ليبيا .	11.329	32	.000	2.606	2.14	3.07
تراجع مستوى الثقة والائتمان الصيرفة الإسلامية في ليبيا .	11.260	32	.000	2.455	2.01	2.90
وجود قيود على الاستثمار الإسلامي يمنع من تحقيق الأرباح المرجوة .	17.475	32	.000	2.939	2.60	3.28
وجود اختلالات هيكلية أدت عدم انضباط الألية المالية في المصرف الإسلامي في مدينة بنغازي .	17.201	32	.000	2.727	2.40	3.05
ضعف استراتيجية أنظمة التمويل الإسلامي تحد من تطور منتجات الصيرفة الإسلامية في مدينة بنغازي .	15.432	32	.000	2.424	2.10	2.74
عدم تفعيل سياسات التبادل المعرفي والخبرات مع الدول الرائدة في التمويلات الإسلامية سببا في تأخر الصيرفة الإسلامية في ليبيا .	11.778	32	.000	1.545	1.28	1.81
تعقيد الإجراءات أدى إلى عدم إتاحة فرصة التمويلات الإسلامية إلى كافة شرائح المجتمع .	13.472	32	.000	3.182	2.70	3.66
تعد المخاطر المرتبطة بعمليات التمويل والاستثمار الإسلامي من أبرز التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا.	15.025	32	.000	3.394	2.93	3.85
وافع الصيرفة الإسلامية حاليا له درو في تراجع السوق المالي في ليبيا .	17.575	32	.000	3.515	3.11	3.92
تقليص أدوات الاستثمار الإسلامي كان من ضمن التحديات التي تواجهها الأنظمة المالية في ليبيا .	14.232	32	.000	2.394	2.05	2.74
ضعف هيئة الرقابة الشرعي وعدم إشرافها على جميع المنتجات والخدمات المالية الإسلامية .	11.036	32	.000	2.545	2.08	3.02

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في التعرف على التحديات التي تواجه التمويلات الإسلامية في ليبيا، تم تحليل النتائج المدرجة لبنود المقياس باستخدام معامل **ألفا كرونباخ**، مع الاستعانة بعدد من المؤشرات الإحصائية المساندة، شملت :متوسط المقياس في حال حذف البند (Scale Mean)، وتباين المقياس(Scale) Variance))إضافة إلى معامل الارتباط المصحح بين البند والمجموع الكلي Corrected) (Item–Total)(Correlation) ومعامل ألفا كرونباخ .(Cronbach’s Alpha).

يعرض الجدول (4) نتائج التحليل الإحصائي للفقرات، متضمنًا المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الارتباط، وذلك بهدف التعرف على مدى مساهمة كل فقرة في آلية البحث.

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

مجموع الاحصائيات				
المتغير	المتوسط	التباين	معامل الارتباط	معامل ألفا
تراجع في الاقبال على التمويلات الإسلامية .	32.76	35.314	.170	.629
تحديات تحد من تطور عمل الصيرفة الإسلامية في ليبيا .	32.27	31.267	.383	.589
تراجع مستوى الثقة والائتمان الصيرفة الإسلامية في ليبيا .	32.42	31.002	.438	.578

وجود قيود على الاستثمار الإسلامي يمنع من تحقيق الأرباح المرجوة .	31.94	32.996	.427	.588
وجود اختلالات هيكلية أدت عدم انضباط الألية المالية في المصرف الإسلامي في مدينة بنغازي .	32.15	35.508	.215	.621
ضعف استراتيجية أنظمة التمويل الإسلامي تحد من تطور منتجات الصيرفة الإسلامية في مدينة بنغازي .	32.45	34.443	.322	.606
عدم تفعيل سياسات التبادل المعرفي والخبرات مع الدول الرائدة في التمويلات الإسلامية سببا في تأخر الصيرفة الإسلامية في ليبيا .	33.33	38.917	-.086-	.655
تعقيد الإجراءات أدى إلى عدم إتاحة فرصة التمويلات الإسلامية إلى كافة شرائح المجتمع .	31.70	30.843	.397	.585
تُعد المخاطر المرتبطة بعمليات التمويل والاستثمار الإسلامي من أبرز التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا.	31.48	34.570	.159	.635
وافع الصيرفة الإسلامية حاليا له درو في تراجع السوق المالي في ليبيا .	31.36	33.301	.306	.606
تقليص أدوات الاستثمار الإسلامي كان من ضمن التحديات التي تواجهها الأنظمة المالية في ليبيا .	32.48	33.883	.343	.601
ضعف هيئة الرقابة الشرعي وعدم إشرافها على جميع المنتجات والخدمات المالية الإسلامية .	32.33	33.479	.224	.622

تشير البيانات الواردة في الجدول (4) إلى تفاوت في معاملات ارتباط الفقرات بالمقياس الكلي، حيث سجلت بعض الفقرات معاملات ارتباط مرتفعة نسبياً، مثل "تراجع مستوى الثقة والائتمان بالنظام المالي الإسلامي وجود قيود على الاستثمار الإسلامي، مما يعكس مساهمة قوية لهذه المتغيرات في تجانس المقياس وموثوقيته. وفي المقابل، سجلت فقرة "عدم تفعيل سياسات التبادل المعرفي والخبرات مع الدول الرائدة" معامل ارتباط سلبي، وهو ما قد يعكس وجود اختلاف في وجهات نظر المشاركين حول هذا الجانب. إلا أن هذا التنوع في التقييمات يمكن اعتباره مؤشرًا مهما لتعزيز وتطوير الصيرفة الإسلامية في ليبيا.

كما يعرض الجدول (5) نتائج الإحصائيات الوصفية للفقرات قيد الدراسة، حيث يتضمن عدد المشاركين، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، والخطأ المعياري للمتوسط، تهدف هذه البيانات إلى تقديم نظرة شاملة حول تقييم المشاركين لمختلف جوانب الصيرفة الإسلامية، مما يساعد في فهم مدى تباين الآراء حول كل فقرة ومدى تجانسها ضمن المحاور الرئيسية للدراسة.

جدول رقم (5) نتائج الإحصاءات الوصفية

إحصاءات العينة الواحدة				
المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري للمتوسط
تراجع في الاقبال على التمويلات الإسلامية .	33	2.12	1.083	.188
تحديات تحد من تطور عمل الصيرفة الإسلامية في ليبيا .	33	2.61	1.321	.230
تراجع مستوى الثقة والائتمان الصيرفة الإسلامية في ليبيا .	33	2.45	1.252	.218
وجود قيود على الاستثمار الإسلامي يمنع من تحقيق الأرباح المرجوة .	33	2.94	.966	.168
وجود اختلالات هيكلية أدت عدم انضباط الألية المالية في المصرف الإسلامي في مدينة بنغازي .	33	2.73	.911	.159
ضعف استراتيجية أنظمة التمويل الإسلامي تحد من تطور منتجات الصيرفة الإسلامية في مدينة بنغازي .	33	2.42	.902	.157
عدم تفعيل سياسات التبادل المعرفي والخبرات مع الدول الرائدة في التمويلات الإسلامية سببا في تأخر الصيرفة الإسلامية في ليبيا .	33	1.55	.754	.131
تعقيد الإجراءات أدى إلى عدم إتاحة فرصة التمويلات الإسلامية إلى كافة شرائح المجتمع .	33	3.18	1.357	.236

إحصاءات العينة الواحدة				
المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري للمتوسط
تعد المخاطر المرتبطة بعمليات التمويل والاستثمار الإسلامي من أبرز التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا.	33	3.39	1.298	.226
وافع الصيرفة الإسلامية حاليا له درو في تراجع السوق المالي في ليبيا .	33	3.52	1.149	.200
تقليص أدوات الاستثمار الإسلامي كان من ضمن التحديات التي تواجهها الأنظمة المالية في ليبيا .	33	2.39	.966	.168
ضعف هيئة الرقابة الشرعي وعدم إشرافها على جميع المنتجات والخدمات المالية الإسلامية .	33	2.55	1.325	.231

كشفت نتائج الدراسة عن بعض المتغيرات جاءت بمتوسطات حسابية منخفضة، تراوحت بين (1.50–2.20) ما يعكس وجود توافق على مجموعة من التحديات تعيق العمل المصرفي. أبرز هذه المتغيرات تتعلق بعدم تفعيل سياسات التبادل المعرفي والخبرات مع الدول الرائدة في التمويل الإسلامي بمتوسط حسابي (1.55) وبانحراف معياري (0.754)، وهو الأدنى بين جميع الفقرات. ويشير ذلك إلى وجود اتفاق مرتفع بين أفراد العينة على أن ضعف التعاون المعرفي يمثل أحد التحديات المؤثرة في تطوير القطاع المصرفي، بما يحد من فرص الاستفادة من التجارب الدولية وتعزيز مسارات التطوير المؤسسي كما أظهر متغير تراجع الإقبال على التمويلات الإسلامية مستوى مماثلا متوسط حسابي (2.12) بانحراف معياري (1.083)، ليشير إلى قصور في قدرة المصارف الإسلامية على جذب العملاء وتعزيز منتجاتها التمويلية، وهو ما يرتبط بشكل وثيق بثقة المجتمع بواقع الصيرفة الإسلامية في ليبيا.

كما تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه، إلى جملة من التحديات تواجهها المصارف الإسلامية في وقتنا الحالي، فقد جاءت في الترتيب الثاني من بين الأسئلة ، و التي انحصرت متوسطاتها الحسابية ما بين (2.21– 2.60)، للفقرات المتعلقة بضعف استراتيجية أنظمة التمويل الإسلامي ، سُجلت قيمة المتوسط الحسابي (2.94) بانحراف معياري (0.966) بينما تراجع مستوى الثقة والائتمان بالنظام المالي الإسلامي –بقيمة متوسط حسابي (2.45) بانحراف معياري (1.252)، في حين ضعف هيئة الرقابة الشرعية دونت بمتوسط حسابي(2.55) بانحراف معياري (1.325)، كما حققت فقرة تقليص أدوات الاستثمار الإسلامي متوسطً حسابي (2.39) بانحراف معياري (0.966)، وهي تسجل مؤشراً مرتفعاً على إدراك الموظف لوجود تحديات تعيق عمل الصيرفة الإسلامية في ليبيا بشكل جيد، كذلك قصور في الأنظمة والسياسات المتبعة، والتي تؤثر على كفاءة المصارف الإسلامية في تقديم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية وكمنافسة للمنتجات التقليدية، ما يزيد من محدودية انتشار التمويل الإسلامي داخل السوق الليبي. ولذلك ترى الدراسة إن هذه التحديات يكمن تأويلها في انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي وانقسام الحكومات ينعكس سلبًا على أداء المؤسسات المالية بوجه عام، وعلى الأنظمة الإسلامية لكونها حديثة التجربة بشكل خاص، ويحد من توظيف أدوات التمويل الإسلامي بشكل واسع ومستدام، وعلى الرغم من أن البنك المركزي أصدر تشريعا عام(2013) ينص فيه على أسلمة النظام المصرفي، وتفعيل العقود الإسلامية كأدوات مالية تعمل بتشريعات إسلامية في كافة انشطته، و وفي خضم هذه التحديات يجد العميل صعوبة في بناء علاقة ائتمانية مستقرة مع المصارف الإسلامية، خاصة في غياب سياسات واضحة ومستقرة تدعم الثقة وتضمن الشفافية وتلتزم بالمعايير و الضوابط الشرعية و تعزز النظام المالي بتشريعات و قوانين مشرعة حسب الضوابط و المعايير الشرعية ، للتنظيم المعاملات المالية الإسلامية، ونشر الوعي و ثقافة المالية الإسلامية ، فالقصور في تطبيق الأنظمة الإسلامية بشكل سليم و ضمن الضوابط المشرعة كان من ضمن التحديات المباشرة التي يواجها الموظف أيضا، حيث لا يجد العميل التمويلات الإسلامية مختلفة عمليا عن التمويلات التقليدية إلا بمسمياتها كما هو في عقد المرابحة و القرض الاستهلاكي القائم على الفائدة ، كذلك وجود قيود على الاستثمار الإسلامي تمنع من تحقيق الأرباح المرجوة.

وقد انحصرت المتوسطات الحسابية ما بين (2.61– 3.10) بما يعكس ميل أفراد العينة إلى الحياد أو الملاحظة بوجود التحديات دون الجزم بحدتها، كان من بين هذه المتغيرات وجود قيود على الاستثمار الإسلامي تحول دون تحقيق الأرباح المرجوة ، حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.94) وانحراف معياري (0.966)، كما بلغت فقرة وجود اختلالات هيكلية أثرت على انضباط الآلية المالية بمتوسط حسابي (2.73) وانحراف معياري (0.911) ، كما سجلت فقرة تعقيد الإجراءات المصرفية متوسط حسابي (3.18) وانحراف معياري (1.357) كذلك بلغ متوسط حسابي لقصور استراتيجية الضمانات (3.03) وانحراف معياري (0.984) يفيد هذا المستوى من المتوسطات والانحرافات بأن هذه التحديات تعكس إدراك الموظف لوجود هذا القصور باعتباره أحد العوائق التي تواجه عملهم وتؤثر في جودة الأداء المؤسسي. كما يظهر الموظف المشارك في الدراسة بوجود هذا القصور وبدرجة متوسطة إلى مرتفعة من خلال بيئة عمله، وأن قصور الضمانات يمثل تحديًا له أثر مباشر على أدائهم وتسهيل معاملتهم اليومية. ترى الدراسة أن كل ذلك يشير إلى أن هذه المتغيرات تُعد من أكثر العناصر تأثيرًا في انخفاض معدلات الاستثمار، وارتفاع معدلات العمليات التجارية في السوق الموازي وتراجع القيمة المحلية كل ذلك أصبح بمثابة قيود على التمويل الإسلامي، إضافة إلى ارتباطها بجوانب محورية مثل ضعف الثقة، تعقيد الإجراءات، وقلة الفرص الاستثمارية، وارتفاع تكلفة التمويلات وهي تمثل عوائق مباشرة أمام فئة واسعة من العملاء.

ضمت المجموعة التالية متغيرات سُجلت فيها متوسطات حسابية مرتفعة نسبيًا، تراوحت بين (3.11–3.52)، والتي تعبر عن ميل أفراد العينة إلى عدم الموافقة أو تقليل حدة أثر هذه التحديات، ومن أهمها متغير واقع الصيرفة الإسلامية ودوره في تراجع السوق المالي، والتي بلغ متوسطها الحسابي (3.52) وانحراف معياري (1.149)، حيث تعكس النتائج وجود أثر للصيرفة الإسلامية في تراجع أداء السوق المالي من خلال إجابات أفراد العينة. أو بالأحرى، بأن الصيرفة الإسلامية كانت لها تأثير على ديناميكية السوق المالي، كما شملت هذه المجموعة متغير المخاطر المشتركة ، سجلت فقرة المخاطر متوسطاً حسابياً (3.39) وانحراف معياري (1.298)، مما يعكس إدراكًا مرتفعًا تأثير المخاطر التي سجلتها الدراسة، وتحديًا قائمًا وتأثيراً مباشراً على أداء المصرف الإسلامي، و يدخل ذلك ضمن منظومة التحديات السابقة التي لها تأثير مباشر على المؤسسات المالية. من ضمن التحديات التي تواجهها الأنظمة المالية في ليبيا، عدم استقرار السوق المالي، ضعف التنسيق بين المصارف والمؤسسات الحكومية وكذلك الاضطرابات والتغيرات السياسية التي يشهدها البنك المركزي وكل ذلك أسفر عنه تراجع القدرة التنافسية، كما كان ذلك من مُسببات الركود وانخفاض معدلات العمليات الاستثمارية والخدمات المالية الإسلامية.

بناء على نتائج الدراسة، فإن هذه المتغيرات تظهر تحديات تنظيمية واستراتيجية تؤثر على الصيرفة الإسلامية، كما أن المصرف الإسلامي في ليبيا يشهد تحديات متعددة تتعلق عجز الخدمات عن تلبية كل متطلبات العميل ضآلة المنتجات وعدم وجود بنية تحتية كاملة تستوعب كافة التشريعات والضوابط المالية الإسلامية، لذا تسعي الدراسة إلي تسليط الضوء على بعض نماذج من المؤسسات المالية لدعم الصيرفة الإسلامية والذي تتطلب وعياً و إدراكاً الأنظمة المالية الإسلامية وشروطها الشرعية على المال وآلية العمل، وكذلك العمل على تطوير استراتيجيات مستدامة تستهدف توسيع المنتجات المالية التي تقدمها الانظمة الإسلامية، تشمل كل العقود الإسلامية بالإضافة إلى دراسة السوق بشكل مستمر لضمان مواكبة التطورات التكنولوجية في الخدمات المالية التي تخضع لمعايير وضوابط مالية إسلامية.

10. الخلاصة:

اتضح من الدراسة الحالية، وما خلصت إليه النتائج أن الصيرفة الإسلامية في ليبيا تواجه العديد من التحديات تعيق قدرتها على تحقيق أهدافها في دعم القطاع المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي. ويمكن تلخيص ما توصلت إليه الدراسة من خلال استعراض الجانب النظري والعملي ومعالجة إشكالية البحث وتحقيق أهدافه، إلى أن التحديات تتراوح بين قصور في الأطر التشريعية، القانونية والتنظيمية الخاصة

بالصيرفة الإسلامية، قلة الكوادر المتخصصة في مجالات التمويل الإسلامي، ضعف الوعي المجتمعي بالثقافة المالية الإسلامية، عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. كذلك ضعف البنية التحتية الرقمية والإدارية، كل ذلك يحد من تطور الصيرفة الإسلامية وقدرتها على التوسع، وغياب استراتيجيات واضحة لتطوير أنظمة التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى تعقيد الإجراءات الإدارية وغياب البيئة الرقمية الداعمة.

كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لآراء موظفي المصارف أن مستوى الثقة بالنظام المالي الإسلامي لا يزال محدودًا، وأن هناك قيودًا جوهرية تحد من فرص الاستثمار الإسلامي وتضعف قدرته التنافسية مقارنة بالنظام التقليدي. ومن هنا، ترى الدراسة إلى ضرورة مراجعة شاملة للاستراتيجيات والسياسات المعتمدة، وتطوير البنية التشريعية بما يضمن مواءمة المنتجات المصرفية مع الضوابط والمعايير الشرعية، مع العمل على نشر الوعي بالثقافة المالية الإسلامية وتأهيل الكوادر المتخصصة، بما يسهم في بناء منظومة مصرفية إسلامية متكاملة قادرة على تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية.

11. التوصيات:

تبحث الدراسة على نتائج تخرج بها إلى خلاصة من الاستنتاجات والتوصيات من أجل إحكام الأنظمة المالية الإسلامية لتدعيم ركائز الصيرفة الإسلامية في ليبيا، ودورها في تطوير القطاع المصرفي، وتقييم واقع العمل المصرفي من خلال قياس أثر المنتجات المصرفية الإسلامية في تحسين أداء القطاع، وارتباط كل ذلك بالنتائج التي أسفرت عنها الدراسة وعدم انجرافها إلى استنتاجات وتوصيات عامة خارجة عن أهداف الدراسة وأهميتها، و وفقاً ذلك ، ترى الدراسة أهمية طرح مجموعة من التوصيات التي من شأنها الإسهام في ترسيخ نظام مالي إسلامي متكامل يُسهم في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية في ليبيا.

1. إعادة النظر في الاستراتيجيات المتبعة من قبل البنك المركزي والجهات الرقابية ذات العلاقة، بما يضمن توافقها مع مبادئ وأهداف الصيرفة الإسلامية، ويعزز استقلاليتها وكفاءتها التشغيلية.
2. مراجعة وتعديل القوانين واللوائح التنظيمية الحاكمة للعمل المصرفي، بما ينسجم مع معايير شرعية واضحة ومحددة، وقادرة على مواكبة المتغيرات الاقتصادية ومتطلبات العصر .
3. دراسة آليات تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية المتاحة، وفق ضوابط ومعايير شرعية معتمدة، وبالاعتماد على بنية تحتية رقمية حديثة تسهم في مواءمة هذه الخدمات مع متطلبات الصيرفة الإسلامية، وتدعم مسار التحول الرقمي في هذا القطاع.
4. تعزيز الوعي بالثقافة المالية الإسلامية لدى العملاء والعمل على توضيح مفاهيم وأدوات ومنتجات التمويل الإسلامي بما يسهم في زيادة الثقة والطلب عليها.
5. الاهتمام بتدريب وتأهيل الكفاءات البشرية المتخصصة في الصيرفة الإسلامية، من خلال برامج تعليمية وتدريبية متخصصة تواكب التطورات الشرعية ومتطلبات الصناعة المالية الإسلامية.
6. العمل على خلق بيئة استثمارية ليبية داعمة، تُسهم في تفعيل وتوظيف أدوات التمويل الإسلامي، مثل المضاربة والمشاركة والصكوك، بما يعزز بناء نظام مالي إسلامي متكامل وقادر على دعم المؤسسات المالية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

المراجع:

ابن يونس، ناصر والعسكري، فرج (2021)، المصارف الإسلامية في ليبيا المعوقات والحلول دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، (7)، 678 – 648.

أفتوحة، مصطفى وابوشعالة، كريمة (2020)، مشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية لغرض التنمية دراسة تطبيقية على موظفي الإدارة العامة بالمصارف التجارية الليبية.

إمبيرش، سمية عبد الحكيم، وسالم، جميلة محمد. (2025). تقييم دور الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية الليبية: دراسة تطبيقية بمصرفي اليقين والأندلس. *مجلة العلوم الشاملة، 9*(36)، 1456-1495.

البشير، عبد الكريم، (2018)، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي، مجلة بيت المشورة، (9)، 27-79.

البنك الدولي، (2020)، مراجعة القطاع المالي في ليبيا. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. https:///pubdocs:worlbank.org, Libya-Financial

تقارير مصرف ليبيا المركزي، (2020)، منشور إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي رقم (9) المؤرّخ في 31/12/2020 بشأن الضوابط المنظمة لإجراءات فتح الاعتمادات المستندية.

تقرير الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين، (2020) ما بعد التحول الرقمي: "التكنولوجيا المالية وتجربة العملاء، تم الاسترجاع من موقع: https://cibafi.org/images/FI129-CI1977-Arabic%20GIBS.pdf .

تقرير التنافسية العالمية (Org.2014-2015) WEF GlobalCompetitivenessReport 1 5pdf weforum. _

تقرير ممارسة الأعمال، البنك الدولي: 2018. Report-Full2018-D pdf.

الزوي، فاطمة، (2023)، إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا- دراسة مقارنة. مجلة بيت المشورة للدراسات المالية الإسلامية، 4(2)، 68-84.

عبد الله، بدر، (2022)، الدراسات الاستراتيجية الوطنية حول الاقتصاد الليبي، المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي.

العماري، عبد الله، (2022)، تقييم أداء المصارف الليبية بعد التحول للصيرفة الإسلامية باستخدام النماذج الكمية دراسة تحليلية على المصرف المتحد للتجارة والاستثمار، مجلة الدراسات الاقتصادية، 6 (3)، 95-111.

العموري، عبد الله، (2022)، دور الصكوك الإسلامية في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية في ليبيا دراسة استشرافية، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، 7(1)، 54-71.

الفطيسي، محمود، (2023)، دراسات المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي.

المسماري، محمد، (2022)، معوقات تطبيق المصارف الإسلامية في ليبيا دراسة تطبيقية من وجهة نظر المصارف التجارية في مدينة بنغازي، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، 6(2)، 87-104.

مفيد، سهى وسفيان، أحمد (2019)، النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية دراسة تحليلية على القضايا الشرعية وضوابط انشائها، مجلة اونلاين للأبحاث في الدراسات الاسلامية لجامعة ملايا، 1(6)، 1-17.

موالدي، سليم وحميدوش، أمحمد وصورايا، صدقاوي (2018)، البنوك الإسلامية بين تحدي الضوابط الشرعية وإشكالية التكيف مع البيئة القانونية والمتطلبات التنظيمية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، (4).

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). (2017). المعايير الشرعية: النص الكامل للمعايير الشرعية التي تم اعتمادها حتى صفر 1439هـ – نوفمبر 2017م. المنامة، مملكة البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

Ahmed, H., (2004). Islamic Banking and the Role of Government. Islamic Economic Studies, 11(2), 39-57.

Iqbal, M., & Molyneux, P. (2005). Thirty Years of Islamic Banking: History, Theory and Practice. Palgrave Macmillan.

Usmani, M., T. (2002). An Introduction to Islamic Finance. Kluwer Law International.